

اللجنة الأمريكية لحرية الأديان الدولية

التقرير السنوي حول الحرية الدينية في المملكة العربية

السعودية لعام ٢٠٠٩

صادر من مكتب اللجنة الأمريكية لحرية الأديان الدولية في

مايو ٢٠٠٩

المملكة العربية السعودية

مقدمة

منذ أن بدأت اللجنة الأمريكية لحرية الأديان الدولية عملها عام ٢٠٠٠، فإنها أثارت بواعث قلقها البالغ بخصوص وضع الحرية الدينية في السعودية وعلى أثر ذلك قامت بإصدار توصيات لوزارة الخارجية الأمريكية من أجل تصنيف السعودية كبلد " مثير للقلق" من قبل وزيرة الخارجية وذلك بسبب اضطلاع السعودية بانتهاكات لحرية الدين أو المعتقد.

ففي أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤ اتبعت وزارة الخارجية الأمريكية توصيات اللجنة الأمريكية لحرية الأديان الدولية وصنفت السعودية كبلد " مثير للقلق" لأول مرة .

وبالرغم من تعهد الملك عبد الله باتخاذ بعض التدابير الإصلاحية المحدودة ، وتعزيز الحوار بين الأديان في المحافل الدولية على مدى العام الماضي ، إلا أن الحكومة السعودية لا زالت مستمرة في فرض حظر على جميع أشكال التعبير الديني عامة ما عدا الممارسات التي تمارسها الحكومة نفسها والتي تتبع التفسير الإسلامي السني الوهابي والتي تتعارض مع الممارسات الدينية الخاصة.

وبالإضافة إلى ذلك ، فلا زال العديد من المسلمين الاسماعيليين في السجن على أساس الدين أو المعتقد ، وكانت هناك زيادة في الحملات التي شنت على المعارضين الشيعة ، مما أسفر عن العديد من عمليات الاعتقال والاحتجاز.

وعلاوة على ذلك ، تواصل الحكومة المشاركة في دعم الأنشطة التي تعزز عالميا أيديولوجية متطرفة ، وفي بعض الحالات تدعم العنف ضد غير المسلمين والمحرومين من المسلمين.

وبعد نحو ثلاث سنوات من إعلان وزارة الخارجية ان الحكومة السعودية قد أكدت أنها سوف تتقدم مع مختلف السياسات بهدف تحسين ظروف الحرية الدينية ، فقد خلصت اللجنة إلى أن الحكومة السعودية قد أحرزت القليل جدا من التقدم في هذا المجال .

لذلك ، توصي اللجنة بالاستمرار في تصنيف السعودية كبلد " مثير للقلق " .

وفي سبتمبر ٢٠٠٥ صادقت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس على قانون إضافي يسمح بمناقشات مستمرة ما بين الولايات المتحدة والسعودية والى " تعزيز أغراض قانون الحريات الدينية للعام ١٩٩٨ .

في تموز / يوليو ٢٠٠٦ أعلنت وزيرة الخارجية رايس بأن المناقشات الثنائية الجارية مع المملكة العربية السعودية قد مكنت حكومة الولايات المتحدة لتحديد وتأكيد عدد من السياسات التي تسعى الحكومة السعودية لإتباعها وستواصل السعي من أجل تعزيز المزيد من حرية الممارسة الدينية ، وزيادة التسامح للطوائف الدينية.

وقامت اللجنة بزيارة السعودية في أواخر شهر مايو وشهر يونيو ٢٠٠٧ لمناقشة شؤون الحرية الدينية وفحص الإجراءات السياسية لضمان التقدم من قبل الحكومة السعودية لتنفيذ السياسات التي نصت عليها والتي تتعلق بالممارسات الدينية والتسامح الديني.

في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ ، اعادت وزارة الخارجية تعيين المملكة العربية السعودية كبلد " مثير للقلق " .
وتواصل الحكومة السعودية ارتكاب سلسلة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وهو كجزء من قمعها لحرية الدين أو المعتقد. وتشمل الانتهاكات ما يلي :

(١) التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة التي تفرضها السلطات القضائية والإدارية ؛

٢) الاحتجاز الطويل الأمد بدون تهمة والذي غالباً ما يكون بمعزل عن العالم الخارجي .

٣) الحرمان الصارخ من حق الفرد في الحرية والأمن الشخصي ، والذي يتحقق من خلال الإجراءات القسرية التي تستهدف النساء والسلطة الواسعة النطاق الممنوحة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (CPVPV) ، أو الشرطة الدينية.

إن سلطات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر CPVPV هي غامضة التعريف وتمارس بطرق من شأنها ان تنتهك حرية الآخرين الدينية ، بما في ذلك استخدام القوة البدنية وسوء المعاملة.

ولا زالت اللجنة تعتقد أنه في حال تنفيذ الحكومة السعودية وبصورة كاملة لسياسات يوليو ٢٠٠٦ والتي حددتها سابقاً وأكدها للحكومة الأمريكية لغرض تحسين وضع الممارسات الدينية والتسامح الديني ، فإن من شأن ذلك أن يقلل من ممارساتها التعسفية المؤسسية التي أدت إلى انتهاكات صارخة لحرية الفكر والضمير والدين أو المعتقد في السعودية وفي جميع أنحاء العالم ، بيد إن اللجنة خلصت مرة أخرى إلى أن الحكومة السعودية لم تكن شفافة بخصوص الأدلة التي في حوزتها والتي تشير إلى التقدم الحاصل في سياستها، كما أنها لم تضع إجراءات كافية لتنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية وتوفير علاج لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

فرض الدولة الامتثال الديني

هناك تنوع كبير في سكان السعودية من الناحية المناطقية والدينية بالرغم من عقود الفرض الطويلة للامتثال الديني من قبل الحكومة السعودية على الشعب.

لا زالت الحكومة السعودية مستمرة في فرض قيودا شديدة على جميع أشكال التعبير الديني العامة وكانت تسمح بالممارسة الدينية العلنية فقط للأشخاص الذين ينتمون للمذهب الإسلامي الذي تتبعه الحكومة كما أن الطلب من الجميع الالتزام بالسلوك العام الذي يتناسب مع هذا المذهب يؤدي الى انتهاك معايير حقوق الإنسان العالمية كما يؤدي الى التمييز وانتهاك حقوق أفراد الطوائف الإسلامية الأخرى مثل المسلمين الشيعة والاسماعيليين والسنة من غير المذهب الوهابي إضافة إلى العمال الأجانب من المسلمين وغير المسلمين على السواء.

تسيطر الحكومة وبشدة حتى على النشاط الديني المقيد وتسمح من خلال القيود المفروضة على بناء المساجد وتعيين الأئمة ، وتنظيم الاحتفالات العامة والخطب ، ومحتوى التعليم الديني في المدارس العامة وتقمع وجهات النظر الدينية للمسلمين السعوديين وغير السعوديين الذين لا يتفقون مع المواقف الرسمية.

وبالإضافة إلى ذلك ، تواصل الحكومة السعودية ممارساتها المنتظمة للاعتقالات القصيرة الأمد وبدون محاكمة لأتباع الطوائف الدينية الأخرى ولا سيما المسلمين الشيعة ، بسبب ممارستهم للشعائر الدينية التي لا تتفق

مع تفسير الحكومة للإسلام ، وتشكل هذه الممارسة شكل من أشكال الترهيب والمضايقة.

ان سياسة الحكومة السعودية تجاه العمال المغتربين ، وخاصة العمال غير المسلمين ، يعبر عن رأي بأنهم قد وصلوا إلى المملكة العربية السعودية للعمل فقط ، ونتيجة لذلك ، فإن الحكومة تقوم بتقليص الحقوق العالمية لغير السعوديين الزائرين لهذا البلد ، مما يحول دون تمتعهم بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع العمال المغتربين ، هناك موقف عام وسياسة عامة لدى الحكومة السعودية بعدم السماح للأشخاص غير السعوديين الذين يزورون البلاد من التمتع بحقوق الإنسان وبالخصوص العمال الأجانب من غير المسلمين والذين يبلغ عددهم من أثنان الى ثلاثة ملايين عامل بما فيهم المسيح والهندوس والبوذيين وآخرين من الذين يأتون للسعودية للعمل بصورة مؤقتة.

إنّ الشروط المثبتة في عقد العمل تستلزم من العمال الأجانب الامتثال الى التقاليد والأعراف الدينية السعودية وذلك بطريقة تجبرهم على التخلي عن حقوقهم الإنسانية الغير قابلة للتغيير وإخضاعهم إلى قيود والى انتهاكات لحقوقهم من قبل أرباب العمل السعوديين.

يخضع الاسماعيليين والشيعية والذين يشكلون ما يقرب من ١٠-١٥ في المئة من السكان الأصليين وكذلك أفراد المذاهب الإسلامية السنية الأخرى التي لا تتبع المذهب الديني الحكومي ، لقيود حكومية على ممارساتها الدينية كما تخضع الى تمييز رسمي في العديد من المجالات ، وخاصة في الوظائف الحكومية والتعليم.

ليس هناك وزراء شيعة في الحكومة ، و هناك ثلاثة أعضاء شيعة فقط من ضمن ١٥٠ عضوا في المجلس الاستشاري (مجلس الشورى) ، وهناك عدد قليل جدا من رؤساء الشركات الكبيرة أو في المناصب الحكومية الرفيعة المستوى من المسلمين الشيعة ، وخاصة في الأجهزة الأمنية .

إضافةً الى ذلك في السنوات الأخيرة أصدر بعض علماء الدين السنة المحافظين بعض الفتاوى التي تسوغ ارتكاب أعمال عنف ضد المسلمين الشيعة. وقد عبر بعض أفراد الطائفة الشيعية عن رغبتهم في رؤية تدخل حكومي أكثر عندما يصدر علماء الدين فتاوى تحريضية.

بالإضافة إلى ذلك ، ففي كثير من الحالات ، فان تطبيق القانون الجنائي يتضمن عقوبات مشددة على المسلمين الشيعة وكذلك الاسماعيليين.

ونظراً الى أن العديد من القضاة السعوديين يعتبرون المسلمين الشيعة والإسماعيليين " كفار" فأنهم يعاملون بقسوة أكثر داخل المحاكم.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية ، نفذت السلطات السعودية سلسلة من عمليات الاعتقال القصيرة الأجل لأفراد من الطائفة الشيعية ، وهو نمط مستمر في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

منذ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧ ، تم اعتقال العشرات من المواطنين الشيعة في المنطقة الشرقية لمدد تجاوزت الـ ٣٠ يوماً ومن ثم أطلق سراحهم وذلك بسبب عقدهم تجمعات دينية صغيرة في منازل خاصة. ولم توجه لأي منهم أي تهمة ، ولم تقدم السلطات السعودية أي تفسير غير تعليقها بان الاعتقالات جاءت كعقوبة لعقد تجمعات دينية خاصة.

بالإضافة إلى ذلك ، فقد تم خلال العام الماضي إغلاق العديد من مساجد الشيعة من قبل السلطات السعودية.

في يونيو ٢٠٠٨ ، أصدر ما لا يقل عن ٢٢ من رجال الدين في المملكة العربية السعودية السنة بياناً اتهموا فيه الشيعة بزعزعة الاستقرار في البلدان الإسلامية وإذلال السنة. وردا على ذلك انتقد رجل الدين الشيعي الشيخ توفيق العامر ، في الأحساء التابعة للمنطقة الشرقية البيان وقامت السلطات السعودية باعتقاله على أثر هذا الانتقاد ، وأطلق سراحه بعد أن أمضى اسبوعاً واحداً في السجن .

في أيلول / سبتمبر ، اعتقل الشيخ عامر مرة أخرى ، وهذه المرة من أجل أداء الصلاة وفقاً للطريقة الشيعية. وأطلق سراحه بعد ١١ يوماً من الاعتقال.

في شباط / فبراير ٢٠٠٩ ، قام أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر CPVPV بتصوير شريط فيديو لزائرات شيعيات في المدينة المنورة كن في طريقهن لزيارة مقبرة تحتوي على قبور شخصيات شيعية مبدجة ، وعلى أثر ذلك طالب عدد من الزوار باسترجاع شريط الفيديو لأنه يعتبر انتهاكا صارخا لخصوصية المرأة .

واتهم مسؤولون سعوديون الزوار الشيعة بأداء شعائر دينية شيعية مسيئة لزوار من غير الشيعة .

وعلى أثر ذلك قام بعض الزوار الشيعة بالتجمع أمام مكاتب هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر CPVPV في المدينة المنورة احتجاجاً على سلوك عناصر الهيئة مما أدى إلى اعتقال ما يقرب من ٢٠ شخص كان بعضهم قد تعرض إلى إصابات من جراء الاشتباكات التي وقعت ، وتم إطلاق سراحهم بعد احتجازهم لمدة أسبوع .

في آذار / مارس عام ٢٠٠٩ ، تم اعتقال عشرة من المواطنين الشيعة ، من بينهم عدد من الأحداث ، بتهمة الإخلال بالنظام العام في المنطقة الشرقية في إطار الاحتجاجات التي حدثت في المدينة المنورة.

وفي آذار / مارس ، أيضاً صرح علناً رجل الدين الشيعي (نمر باقر النمر) بأن المسلمين الشيعة سينفصلون في يوم من الأيام عن البلاد إذا استمرت السلطات السعودية بإتباع سياسة التمييز ضدهم ، وعلى أثر ذلك أصدرت السلطات السعودية أمر إلقاء القبض على الشيخ النمر الذي لا يزال متواري عن الأنظار .

وكانت هناك بعض التحسينات قد أدخلت على الطائفة الشيعة في المنطقة الشرقية ، وخاصة فيما يتعلق بالممارسات العلنية للشعائر الدينية.

لقد عقد أفراد من الطائفة الشيعة في القطيف التي يكون غالبية السكان فيها من الشيعة ، تجمعات عامة كبيرة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ للاحتفال بمناسبة عاشوراء دون أن تتدخل الحكومة.

ومع ذلك ، فإن السلطات لا تزال تمنع الاحتفال في مناطق أخرى من المنطقة الشرقية ، كما هو الحال في الأحساء والدمام.

وبينما كان هناك المزيد من الحوار بين الشيعة والحكومة السعودية ، كان هناك تقدم محدود في المسائل العملية ، مثل القدرة على تدريس الأطفال الشيعة لمعتقداتهم في المدارس وعدم القدرة لإعادة فتح المساجد والحسينيات في الاحساء والدمام التي أغلقت منذ فترة طويلة من قبل الحكومة .

يبلغ عدد الاسماعيليين نحو ٧٠٠،٠٠٠ داخل المملكة العربية السعودية ، ولا زالوا يعانون من تمييز شديد وسوء معاملة من قبل السلطات السعودية ، ولا سيما في مجال ممارسة الشعائر الدينية ، وفي مجال التوظيف الحكومي وفي المحاكم وفي التعليم .

وعلى عكس الدعم المقدم لبيوت العبادة لباقي المذاهب الإسلامية الأخرى فان الحكومة لا تمويل بناء مساجد الاسماعيليين وسبق وان قامت بإغلاق عدد من مساجدهم في السنوات الأخيرة .

في عام ٢٠٠٠ ، قام عدد من أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر CPVPV بإغلاق أحد مساجد الطائفة الإسماعيلية في منطقة نجران ، واعتقال حوالي ١٠٠ شخص من بينهم رجال دين .

وقد تم إطلاق سراح العديد منهم بعد تخفيض العقوبات عنهم ، ولكن لا يزال العشرات منهم في السجن منذ عدة سنوات ، وحتى وقت كتابة هذا التقرير ، لا يزال ما لا يقل عن ١٧ في السجن وتعرض بعضهم للجلد .

ولا زال المواطن الاسماعيلي ، هادي المطيف في السجن بعد ان حكم عليه في الأصل بالإعدام في عام ١٩٩٤ بتهمة الردة حينما كان في سن المراهقة والتي اعتبرت تجديفاً .

ولا زال المطيف في السجن يقضي عقوبة السجن مدى الحياة ، ووفقاً لمسؤولين حكوميين وهو بما ان جريمة المطيف اعتبرت المحكمة جريمة حدود وليست تعزير ، فهناك خيارات أقل للتدخل .

لقد قضى هادي آل مطيف فترات طويلة في زنزانة انفرادية بعد محاولات انتحار عديدة حيث لازال يعاني من حالة نفسية ضاغطة .

في أيار / مايو ٢٠٠٨ ، اعتقل الناشط الاسماعيلي أحمد تركي آل صعب في الرياض بعد ان استدعي من نجران الى العاصمة وذلك بسبب تنظيمه عريضة تطالب بعزل محافظ حاكم نجران الأمير مشعل بن سعود ، الذي يمارس التمييز الطائفي ضد المسلمين الاسماعيليين ، وحتى وقت كتابة هذا التقرير ، لا يزال آل صعب رهن الاعتقال .

في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ ، أصدر الملك عبد الله مرسوم ملكي بإعفاء الأمير مشعل من منصبه كحاكم لنجران ؛ وإلحاقه في السفارة السعودية في واشنطن .

في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ ، اعتقلت السلطات السعودية (حمود صالح العمري) وهو مدون سعودي شرح كيفية تحوله عن الإسلام إلى المسيحية في موقعه على الانترنت ، وأطلق بعد ذلك سراحه في آذار / مارس ، بعد ان

قضى أكثر من شهرين في السجن ، وبشرط أن لا يغادر البلاد أو يتحدث إلى وسائل الإعلام .

في عام ٢٠٠٧ ، أدين الحلاق التركي (صبري بوغداي) والذي حكم عليه بالإعدام بتهمة التجديف في مارس ٢٠٠٨ ، وفي أيار / مايو ، أيدت إحدى محاكم الاستئناف حكم الإدانة .

وفي كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ ، صدر عفو من الملك بعد أكثر من عامين قضاها في السجن ، وزعم بأنه تاب ، وأعيد إلى تركيا بعد إطلاق سراحه .
في أيار / مايو ٢٠٠٨ ، اعتقل حلاق تركي آخر من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر CPVPV بتهمة سب النبي محمد .
وأطلقت السلطات السعودية سراحه بعد ان قضى شهر واحد في السجن ، حيث سبق وان حكم عليه بالإعدام بعدما أسقطت المحكمة القضية بعد تدخل السفارة التركية في السعودية .

في ٥ مايو/أيار وجه الادعاء السعودي إلى المدون رائف بدوي تهمة “إنشاء موقع إلكتروني يسيئ للإسلام” وكان بدوي قد انشأ موقع إلكتروني ضمنه الانتهاكات التي اقترفتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وانتقاده للمذهب الإسلامي الذي تتبعه الحكومة السعودية .

أحيلت القضية إلى المحكمة وطالبت بمعاقبته بالسجن والغرامة مما اضطره إلى ترك البلاد .

في آذار / مارس ٢٠٠٨ ، قال رجل دين سعودي بارز في فتوى نادرة انه تجب محاكمة اثنين من الكتاب لارتدادهما عن الدين الإسلامي وتطبيق حد القتل عليهما إذا لم يتوبا .

بقي العديد من المسلمين السنة في السجن بسبب تهمة مزاولتهم للسحر . لقد استخدمت تاريخيا تهمة الشعوذة والسحر ، من قبل السلطات السعودية ضد المسلمين الذين لا يلتزمون بمذهب الحكومة الإسلامي الرسمي .

فعلى سبيل المثال ، في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨ ، أكدت إحدى محاكم الاستئناف حكم الإدانة بحق المرأة السودانية التي اتهمت بممارسة السحر وحكم عليها ثلاث سنوات و ١٥٠٠ جلدة ، والإبعاد عن البلاد . وبالإضافة إلى ذلك ، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية ، تم مضايقة العديد من الأفراد الذين ينتمون إلى الصوفية وتم اعتقال البعض منهم .

حقوق الإنسان للمرأة

ان احتكار الحكومة لتفسير الإسلام ، وغير ذلك من انتهاكات حرية الدين تؤثر سلبا على حقوق المرأة الإنسانية في المملكة العربية السعودية ، بما في ذلك حرية الكلام والحركة وتكوين الجمعيات ، والدين ، والحصول على التعليم ، والمساواة الكاملة أمام القانون .

على مدى السنوات القليلة الماضية ، كان هناك زيادة في المساحة العامة لمناقشة ممارسات حقوق الإنسان التي تمس المرأة . ومع ذلك ، فقد واصلت

الحكومة السعودية اتخاذ الإجراءات التمييزية التي تهدف إلى تدمير الكثير من حقوق الإنسان المكفولة للمرأة .

فعلى سبيل المثال ، تسعى المرأة الحصول على الرعاية الطبية سواء في حالات الطوارئ أو غيرها حيث تمنع المرأة من تلقي العلاج في المستشفى إلا بموافقة قريب لها ذكر. وعندما تظهر المرأة خارج البيت فيجب عليها أن تلتزم بقانون اللباس الصارم.

تحتاج المرأة الى إذن خطي من أحد أقاربها الذكور عند السفر داخل أو خارج البلاد كما لا يسمح للمرأة بقيادة السيارات.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن نظام العدالة السعودي والذي يطبق الشريعة الإسلامية على القضايا المعروضة أمامه ، لا يمنح المرأة وضع قانوني مساوي للرجل فشهادة المرأة لدى المحاكم ليس لها نفس الوزن كشهادة الرجل .

كما ان البنت تأخذ نصف حصة الرجل من الميراث ، كما يتعين على النساء أن يظهرن أسس صلبة قانونية تبرر طلبهن الطلاق ، أما الرجال فمن حقهم طلاق النساء دون بيان أي سبب .

في شباط / فبراير ٢٠٠٨ ، قامت السيدة ياكين أرتورك، المقررة الخاصة لدى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية وقدمت العديد من الملاحظات والتوصيات.

ومن بين الأمور التي لاحظتها وجدت بأنه بالوقت الذي كان هناك " غموض في الأشياء التي تعتبر محرمة حول العنف الموجه ضد المرأة " في السنوات الأخيرة ، فان " الممارسات الموجودة التي تخص الطلاق وحجز الأطفال وغياب القانون الذي يجرم العنف ضد المرأة والتضارب في تطبيق القوانين والإجراءات ، لا تزال تمنع العديد من النساء من الهروب من البيئة التعسفية والقياسية التي تعيش فيها."

وحتت أرتورك الحكومة السعودية لتطوير" إطار قانوني يستند على معايير حقوق الإنسان الدولية" والتي يتضمن إصدار قانون يجرم العنف ضد المرأة وكذلك قانون عائلي حول الزواج والطلاق.

وعلاوة على ذلك فقد وجدت بان أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " مسؤولون عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بما فيها مضايقة وتهديد واعتقال النساء" المنحرفات عن المعايير الأخلاقية المقبولة" . كما ركزت أيضاً على وضع الخادمت المنزليات ومن جميع الأديان والبلدان واللاتي لازن يواجهن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأشكال مختلفة من العنف .

المضايقة الحكومية للعبادة الخاصة وعدم القدرة على حيازة المواد الدينية :

لا يوجد مواطنين من غير المسلمين في السعودية كما لا توجد أماكن يسمح فيها بممارسة الشعائر الدينية سوى المساجد، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة

السعودية تحدد العبادة العلنية فقط للذين يعتنقون المذهب السني المقر رسمياً من قبل الحكومة.

وجادل عدد من المسؤولين السعوديين ولعدة سنوات ، على انه من المستحيل الحصول على أماكن عبادة غير المساجد في المملكة ، لأن المملكة العربية السعودية موطن الإسلام وموطن أقدس الأماكن : مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وعلاوة على ذلك فقد أكد معظم المسؤولين بأن هناك حديث عن النبي محمد يقول بأنه من غير الممكن وجود دين غير الإسلام في شبه الجزيرة العربية بالرغم من أن بعض المحاورين وبعض المسؤولين قالوا بأن هذا الحديث يخضع إلى تفسيرات مختلفة. وبالرغم من أن بعض البلدان الخليجية مثل قطر والإمارات العربية المتحدة تسمح بوجود أماكن عبادة لغير المسلمين، فإن بعض المسؤولين ذهبوا الى أبعد من ذلك وقالوا بأنه يجب أن تكون هناك مساواة ، فإذا سمح لوجود أماكن عبادة لغير المسلمين على التراب السعودي ، فيجب أن تكون هناك مساجد على أرض الفاتيكان في ايطاليا.

في اجتماعات سابقة مع مسؤولين سعوديين ، أشار مفاوضي اللجنة إلى الاختلاف ما بين المنطقة الجغرافية في ايطاليا والتي تبلغ اثنان من الأميال المربعة للفاتيكان والتي يسكنها حوالي ٨٠٠ . ٩٠٠ فرد مقابل حجم بلد مثل السعودية يضم ما بين اثنان إلى ثلاثة ملايين مقيم من غير المسلمين.

في عام ٢٠٠٨ ، كرر مسؤولون سعوديون مرة أخرى على موقف الحكومة تجاه العمال الأجانب من غير المسلمين والسماح لهم بممارسة عباداتهم بأماكن خاصة بيد أن عبارة " في أماكن خاصة " لازالت غامضة. وقدرت وزارة الخارجية عدد العمال الأجانب في المملكة ما بين اثنين إلى ثلاثة ملايين عامل.

وقال بعض المسؤولين الحكوميين بأنه طالما مارس غير المسلمين عباداتهم في مجاميع صغيرة وفي بيوت خاصة فإن أي جهاز أمني سوف لن يتدخل بشؤونهم الخاصة لأنه لا يوجد هناك قانون يمنع غير المسلمين في ممارسة شعائهم الدينية على هذا النحو.

واستمر أفراد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر CPVPV بشن هجمات على منازل خاصة يسكنها عمال أجانب من غير المسلمين ويؤدون فيها شعائهم الدينية . على الرغم من انخفاض عدد هذه الحوادث نسبة للعام الماضي.

ان العمال الأجانب من بعض البلدان مثل الفلبين والهند وباكستان وبعض الدول الأفريقية لازالوا عرضة لمراقبة وهجمات السلطات السعودية بالرغم من عدم السماح لأفراد هيئة الأمر بالمعروف بالقيام بأعمال المراقبة هذه.

ولازال بعض ممثلي الطوائف الغير إسلامية يؤكدون وببساطة على أن الحرية الدينية غير موجود بصورة عملية في المملكة . ووردت أخبار للجنة بأن وضع العبادة في الأماكن الخاصة أفضل في المنطقة الشرقية من أي مكان آخر في البلاد مثل منطقة نجد التي تقع في وسط البلاد حيث لازالت

الشعائر الدينية عرضة للمراقبة وفي بعض الأحيان تتم مهاجمتها من قبل السلطات ، ولا زال العديد من العمال الأجانب يخشون من تدخل الحكومة بعبادتهم الخاصة .

إن التدخل الحكومي في العبادة الخاصة يحصل لعدة أسباب ، مثلاً إذا كانت المراسم العبادية صاخبة جداً ويحظرها عدد كبير من الناس .

لا زال هناك حظر على دخول الزعماء الدينيين الذين يرومون دخول البلاد من أجل إجراء شعائر دينية للمغتربين حيث تقوم السلطات بعدم منحهم تأشيرات دخول ، ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية ، وخلال السنة الماضية ، تم اعتقال عدد من الأشخاص لممارستهم عبادات دينية غير إسلامية.

في أيار / مايو ٢٠٠٨ ، هاجم عدد من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر CPVPV ١٥ هندي مسيحي في القصيم بسبب إقامتهم لعبادة خاصة ، وخلال الغارة ، قام عضو من الهيئة بضرب القس وتمت مصادرة الأناجيل وكتب التراتيل المسيحية . وتم إطلاق سراح جميع المعتقلين بعد أقل من ٢٤ ساعة من الاحتجاز.

في أبريل ٢٠٠٨ ، تم اعتقال ١٦ من المسيحيين الآسيويين من ضمنهم نساء وأطفال ، لقيامهم بممارسة شعائر دينية في الجزء الغربي من البلاد ، حيث داهمت الشرطة منزلاً خاصاً ، وقامت باستجواب المجموعة ، ومن ثم نقلتهم إلى السجن ، وأطلق سراح الجميع في غضون أيام.

ولوحظ في السنوات الأخيرة انخفاض في الممارسات الخاطئة من جانب مسؤولي الجمارك بمصادرة المواد الدينية الشخصية من العمال الأجانب والزوار عند دخولهم المملكة.

وفي السنوات الأخيرة صدرت تصريحات من الملك عبد الله ومن المفتي الكبير بخصوص تحسين مناخ الاعتدال والتسامح تجاه الأديان الأخرى.

في أوائل عام ٢٠٠٨ ، أكدت تقارير صحفية عن قيام ممثلين من الفاتيكان بإجراء مفاوضات مع الحكومة السعودية حول بناء أول كنيسة في المملكة العربية السعودية.

مضايقة رسمية لممارسة الشعائر الدينية :

إن القيود على الممارسات الدينية العلنية للسعوديين ولغير السعوديين على السواء تفرض بصورة رسمية من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي جهاز حكومي يضم قوة يبلغ قوامها ٥٠٠٠ ضابط تقريباً جميعهم من الرجال وكذلك ١٠٠٠٠ موظف يتوزعون على ٥٠٠٠ مكتب ودائرة منتشرة في البلاد. ويوجد أيضاً المئات من المتطوعين " غير الرسميين" من الذين يتخذون على عاتقهم إنجاز عمل الهيئة.

ويزعم مسؤولون حكوميون بان هناك عناصر من الهيئة لم يحصلوا على تدريب هم المسؤولون عن الانتهاكات الكبيرة التي يتعرض لها الحق في حرية الفكر والضمير والدين أو المعتقد.

وتقوم الهيئة بإرسال تقاريرها مباشرة إلى الملك ومهمتها فرض قواعد الآداب العامة الموافقة للمذهب الإسلامي المقرر رسمياً من قبل الحكومة.

يجوب رجال الهيئة الشوارع العامة من أجل فرض قانون الزي العام والمحافظة على العزل ما بين الجنسين وكذلك ضمان غلق المطاعم والدكاكين أثناء تأدية الصلاة اليومية.

بالإضافة إلى الانتهاكات التي يرتكبها أفراد هيئة الأمر بالمعروف، فإنهم يقومون بالتجاوز على الصلاحيات الممنوحة لهم معتمدين على الحصانة الممنوحة لهم وعدم المقاضاة من قبل الأجهزة القضائية.

وبالرغم من عدم السماح للهيئة بمراقبة أو اعتقال الأشخاص لأكثر من ٢٤ ساعة وبدون استصحاب بعض أفراد الشرطة أو استخدام أي نوع من العقوبات، إلا أن أفرادها قد اتهموا بارتكاب جرائم قتل وضرب وتعذيب وجلد واعتقال ومضايقة للعديد من الأشخاص.

وزعم بعض المسؤولون الحكوميون بأنه جرى طرد بعض أفراد الهيئة من الخدمة بسبب انتهاكهم الصلاحيات الممنوحة لهم ورغم ذلك فلا زالت هناك تقارير مستمرة تتحدث عن وجود انتهاكات داخل الهيئة.

في يونيو ٢٠٠٨ قدم المحامي عبد الرحمن اللاحم اعتراضاً إلى إحدى محاكم الاستئناف في الرياض حول الحكم الصادر بحق اثنين من أفراد الهيئة بمهاجمة بيت (سليمان الحريصي) المتهم بحيازته وبيعه للكحول في مدينة الرياض، ولقد مات الرجل البالغ من العمر ٢٨ سنة في أحد سجون الهيئة في الرياض واتهمت عائلته أعضاء من الهيئة بضربه حتى الموت.

وفي يوليو ٢٠٠٧ برأت هيئة التحقيق والادعاء العام في مدينة تبوك الشمالية أعضاء الهيئة من قضية (أحمد البلوي) في يونيو عام ٢٠٠٧ الذي مات في سجن الهيئة بعد ان اعتقل بتهمة الخلوة الغير مشروعة مع امرأة لا تربطه

معها صلة قري ، ولقد تبين فيما بعد بأن ذلك الرجل (أحمد البلوي) هو سائق مؤقت لعائلة تلك المرأة.

وخلال السنوات القليلة الماضية كانت انتهاكات هيئة الأمر بالمعروف عرصة للنقد من قبل الصحافة العربية والإنكليزية كما قامت وسائل الإعلام المحلية والدولية بتسليط الأضواء عليها ، واجريت العديد من التحقيقات حول الانتهاكات التي مارسها أفراد الهيئة. وعلى الرغم من تقديم بعض القضايا للقضاء إلا أن بعض أفراد الهيئة لم تتم محاسبتهم.

كانت هناك تغطية صحفية غير مسبوقة في العام الماضي سواء في داخل أو خارج السعودية شملت خروقات وانتهاكات قام بها أفراد من الهيئة ، كما تم رفع بعض الدعاوى والقضايا للمحاكم تضمنت حالات ضرب وموت تعرض لها مواطنون سعوديون.

الإشارات التي تدل على التعصب في المناهج التعليمية والمواد التربوية :

في يوليو ٢٠٠٦ صرحت وزارة الخارجية الأمريكية بأن الحكومة السعودية قد أكدت بأنها في صدد التخطيط لـ" تغيير وتعديل الكتب المدرسية من أجل حذف وإزالة إشارات التعصب والاستهانة بالمسلمين وغير المسلمين أو التي تروج للكراهية ضد الأديان والطوائف الدينية الأخرى، وهي عملية تتوقع الحكومة السعودية انجازها من سنة الى سنتين" وفي موعد لا يتجاوز يوليو ٢٠٠٨.

في مارس ٢٠٠٦ أصدرت السفارة السعودية في واشنطن تقريراً يلخص جهود الحكومة السعودية بتعديل المناهج التربوية وعدد من الكتب المدرسية من أجل إزالة اللغة التي تروج للتعصب الديني.

في أوائل عام ٢٠٠٨ نشرت الحكومة السعودية على أحد مواقعها الالكترونية المناهج الدراسية الحالية لهذه السنة بما فيها جميع النصوص الدينية ذات العلاقة والتي تدرس في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية السعودية، إلا أن هذه النصوص لازالت تحرض على العنف الديني والكراهية.

بيد ان هناك تقرير لمنظمة تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها تؤكد وجود لغة تعصبية وتمييزية عالية المستوى وبالخصوص ضد اليهود والمسيح والشيعه في الكتب المدرسية.

ولقد خلص تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٨ حول حقوق الإنسان الذي صدر في فبراير ٢٠٠٩ بان الكتب المدرسية للمراحل الابتدائية والثانوية لا زالت تحوي لغة تعصبية وتمييزية عالية المستوى وبالخصوص ضد اليهود والمسيح والشيعه في الكتب المدرسية ، كما إنها تعطي في بعض الأحيان تبريرات لاستخدام العنف ضد المواطنين من غير المسلمين .

كما ان تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٨ حول الحرية الدينية والصادر في سبتمبر ٢٠٠٨ ابرز بواعث القلق حول الكتب المدرسية التي لا زالت تتضمن تصريحات تعصبية ضد اليهود والمسيح والشيعه والاسماعيليين والطوائف الدينية الأخرى بالرغم من المزاعم الحكومية بانها في صدد مراجعة المواد التعليمية لإزالة مثل هكذا تصريحات .

وبالإضافة إلى ذلك ، هناك شفافية قليلة جداً في عملية مراجعة الكتب المدرسية وإصلاح المناهج التعليمية وفي تدريب المعلمين، علاوة على ذلك

فان هناك أدلة تشير إلى تعصب وعناصر إثارة لازالت موجودة في المناهج التعليمية.

وأثناء وبعد الزيارة التي قامت بها إلى المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٧ ، طلبت اللجنة نسخا من الكتب المدرسية لوزارة التربية والتعليم إلا أن اللجنة لم تستلم النسخ لحد الآن .

وفي يوليو ٢٠٠٧ استلمت اللجنة رسالة من هيئة حقوق الإنسان السعودية تقول فيها بأن الكتب المدرسية الحالية في طور المراجعة وسوف ترسل نسخ للجنة حال إكمال المراجعة بالرغم من عدم إعطاء سقف زمني لإكمال تلك المراجعة.

وبالرغم من الوعود التي أطلقها بعض المسؤولين لإرسال هذه النسخ إلى مكتب اللجنة في واشنطن، إلا أن اللجنة لم تستلم شيئاً.

نشر أيديولوجية التطرف والتعصب في السعودية وتصديرها إلى أنحاء العالم

على مدى عدة سنين، عبرت اللجنة عن قلقها حول قيام الحكومة السعودية بتمويل المدارس الدينية المنتشرة في أنحاء العالم ونشر الكراهية ونشاطات أخرى تروج وتدعم التعصب الديني وكذلك تروج للعنف ضد غير المسلمين، وكذلك المسلمين غير المرغوب فيهم. وقد وردت تقارير خلال العام الماضي كان بعضها من وزارة الخارجية الأمريكية تتحدث عن آراء خطيرة معادية للسامية والمسيحية ظهرت في وسائل الإعلام وفي الخطب الدينية التي

تلقى في المساجد من قبل رجال الدين الذين يقومون في بعض الأحيان بالدعاء من أجل موت اليهود والمسيحيين بالرغم من معاقبة البعض بسبب نشر أفكار التطرف.

وخلال زيارتها للسعودية فقد حصلت اللجنة على معلومات من بعض المسؤولين الحكوميين السعوديين تتعلق بجهود الحكومة لمقارعة التطرف ، ولكن بالرغم من إثارة العديد من الأسئلة حول هذا الموضوع إلا أن جهود الحكومة السعودية المبذولة للحد من تصدير عقيدة التطرف وأدبيات الكراهية إلى خارج المملكة كانت قليلة. ووفقاً إلى وزارة الخارجية الأمريكية فإن الحكومة السعودية تقوم بإدارة وتنظيم الكيانات والأجهزة التي تقوم بنشر هذه الأفكار داخل السعودية.

وبالرغم من تكرار الطلبات من قبل اللجنة خلال وبعد زيارتها للمملكة لم تتوفر إحصائيات أو تفاصيل أكثر حول حالات طرد كما لم يسمح للجنة باللقاء مع أي من أئمة المساجد الذين أعيد تدريبهم أو من الذين دخلوا في برامج تدريبية.

وعلى مدى السنوات الماضية تعهدت السعودية باتخاذ بعض الإجراءات الأمنية لمناهضة التطرف في داخل البلاد مثل إيجاد برامج لإعادة تأهيل المتطرفين الذين أدينوا بارتكاب أعمال إرهابية وكذلك إعادة تدريب أو طرد أئمة المساجد الذين يعتنقون أفكار متطرفة، بيد أن هذه الجهود تبدو بأنها مصممة لمعالجة القضايا والمشاكل الأمنية بدلاً من تنفيذ إصلاحات لحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حرية الدين.

وفي مارس ٢٠٠٨ أعلنت الحكومة السعودية بأن وزارة الشؤون الإسلامية ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني سوف ينفذان برنامجاً لإعادة تدريب ٤٠٠٠٠ رجل دين آخر في المملكة كجزء من برنامج يهدف لترويج التسامح والاعتدال في المجتمع السعودي.

وصرح بعض المسؤولين السعوديين بأنه يتم أيضاً طرد المعلمين وأئمة المساجد وأساتذة الجامعات من الذين يروجون للكراهية والتعصب ، ويمكنهم العمل في حقول أخرى وفي وظائف في القطاع الخاص أو العام ولكن ليس في نظام التعليم.

أن الأقسام التي تعنى بالشؤون الإسلامية في السفارات السعودية العاملة في الخارج هي المسؤولة عن توزيع ونشر المواد التي تروج للتطرف وعدم التسامح وتقوم بمنح صفة دبلوماسية لرجال الدين المسلمين السعوديين وحتى لغير السعوديين .

وقال أحد المسؤولين السعوديين الرفيعي المستوى بأن هذه الأقسام قد جرى إغلاقها بصورة مؤقتة بسبب هذه التقارير إلى حين إعادة تنظيمها من جديد. ولم يعطي سقف زمني لبرنامج إعادة تنظيم هذه الأقسام.

إعطاء صلاحيات لمؤسسات تعنى بحقوق الإنسان مقرة رسمياً من قبل الحكومة :

في سبتمبر ٢٠٠٥ وافق مجلس الوزراء برئاسة الملك عبد الله على إنشاء هيئة لحقوق الإنسان تتكون من ٢٤ عضو تقوم بإرسال تقاريرها مباشرة إلى الملك. ولم تكتمل عضوية الهيئة حتى أوائل عام ٢٠٠٧ ولم تضم بين

أعضاءها أي امرأة بالرغم من تصريح رئيس الهيئة (تركي السديري) في مارس ٢٠٠٨ بأنه سوف يصدر مرسوم ملكي يسمح بمشاركة بعض النساء في عضوية الهيئة.

وتخول الهيئة بـ "حماية ودعم حقوق الإنسان وجعلها منسجمة مع معايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات وكذلك نشر الوعي بحقوق الإنسان والمساعدة في تطبيقها بأسلوب ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية".

في مارس ٢٠٠٤ وافقت الحكومة السعودية على إنشاء جمعية وطنية لحقوق الإنسان وهي الهيئة الوحيدة المستقلة والمُعترف بها قانوناً والتي تعني بحقوق الإنسان. وتتألف الجمعية من ٤١ عضو من ضمنهم ١٠ نساء ويرأسها أحد أعضاء مجلس الشورى السعودي وتقوم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتقديم تقاريرها وتوصياتها الى الملك مباشرةً.

وتنتقد الجمعية علناً انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة السعودية وقد أصدرت تقريرها الثاني في مارس ٢٠٠٩ فصلت فيه انتهاكات المملكة حول قضايا حقوق الإنسان الدولية مقدمة توصيات كثيرة للحكومة السعودية.

ففي الوقت الذي مدح التقرير الحكومة باتخاذ بعض الخطوات الايجابية لحماية حقوق الإنسان ، فقد انتقدت اللجنة الأسلوب الذي تعمل به هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذلك البطء في الإصلاحات القضائية والقيود الكثيرة على حقوق المرأة .

تطورات اخرى

في يوليو ٢٠٠٨ استضاف الملك عبد الله في مدريد مؤتمر حول بين الأديان والذي ضم ممثلين من المسلمين والمسيحيين واليهود ولقد تضمن البيان الذي صدر في نهاية المؤتمر خلاصة تسعى لتجريم ما يسمى تشويه سمعة الأديان .

وفي نوفمبر استضافت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر رفيع المستوى لدعم الحوار ما بين الأديان والتفاهم والتعاون لأجل السلام وقد استهل الاجتماع الملك عبد الله باعتباره المتابع لمؤتمر مدريد ولم يتضمن الإعلان الختامي لأي إشارة إلى تشويه سمعة الأديان أو الرموز الدينية.

ففي يناير ٢٠٠٨ أصدرت اللجنة بياناً عاماً يدعو الرئيس بوش لإثارة قضية الانتهاكات السعودية المستمرة لحرية الدين ولحقوق الإنسان الأخرى خلال اجتماعاته في ذلك الشهر مع القادة السعوديين في المملكة.

توصيات اللجنة الأمريكية لسياسة الولايات المتحدة تجاه السعودية :

١. تقوية الدبلوماسية الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان كجزء من العلاقات الثنائية بين البلدين:

على الولايات المتحدة أن:

❖ تستمر في تصنيف السعودية كبلد مثير للقلق بموجب قانون " الحريات الدينية " IRFA لعام ١٩٨٨ وذلك بسبب اضطلاعها بانتهاكات منهجية خطيرة ومستمرة لحرية الدين والمعتقد.

❖ إيجاد آلية رسمية لمراقبة تنفيذ سياسات يوليو ٢٠٠٦ التي اقترحتها السعودية على ان تكون هذه الآلية هي جزء من كل لقاء يجمع الولايات المتحدة والسعودية ضمن الحوار الاستراتيجي ما بين البلدين والذي يرأسه وزير الخارجية السعودي ووزيرة الخارجية الأمريكية.

و

❖ يضمن هذا الاجتماع لممثلي الولايات المتحدة لهذا الحوار الاستراتيجي وبعد كل جلسة أو بعد كل ستة أشهر بإصدار تقرير للكونجرس يوضح فيه نتائج تحقيقاته.

❖ تعمل مع الحكومة السعودية لتأسيس مجتمع مدني للحوار الاستراتيجي الأمريكي . السعودي وذلك من أجل أن تتمكن الكيانات الغير حكومية لكلا البلدين من أخذ برنامج أو خطة لمناقشة مسائل حقوق الإنسان المثيرة للقلق والتي من ضمنها حرية الدين أو المعتقد.

❖ إصدار تقرير للكونجرس حول التقدم المحرز من قبل الحكومة السعودية لتنفيذ سياسات يوليو ٢٠٠٦ والتأكيد على السياسات المتعلقة بممارسة الشعائر الدينية والتسامح،

❖ وأي وصف أو شرح لهذا التقدم يجب أن يتضمن شفافية الحكومة السعودية والسقف الزمني الذي تضعه السعودية لتنفيذ سياسات يوليو ٢٠٠٦.

❖ توسيع برنامج التربويين الدينيين (والذي يتطلب استدعاء زعماء دينيين من السعودية وعلماء دين إلى الولايات المتحدة لإدخالهم في برنامج يمتد لثلاثة أسابيع يسمى برنامج الزائر الدولي (IVP) وذلك من أجل تعليمهم مسائل تتعلق بالحرية الدينية في الولايات المتحدة، ويتضمن زيارات يقوم

بها زعماء وتربويين أمريكيان للسعودية من أجل زيادة وتنوع خبرة الزوار لكلا البلدين.

❖ معالجة عمل هيئة حقوق الإنسان السعودية وكذلك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعوديتان من خلال :

. حث الحكومة السعودية لضمان أن تتعاون جميع الأجهزة الحكومية السعودية تعاوناً كاملاً مع هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بحيث يتضمن نشر المرسوم الملكي الذي يستلزم من الأجهزة الحكومية التعاون والتقييد بذلك المرسوم ويحتوي على عقوبات في حالة عدم التعاون.

. حث هيئة حقوق الإنسان لدراسة وضع حرية الدين أو المعتقد في المملكة على أساس معايير حقوق الإنسان العالمية وأن تقوم بإصدار تقرير علني حول نتائج تحقيقاتها.

. تقديم تسهيلات حول التدريب على معايير حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في حرية الفكر والوجدان والدين بالإضافة إلى تقديم دعم تقني محدود حول المعايير العالمية إلى هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

. حث الحكومة السعودية لتنفيذ توصيات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي وردت في تقرير مايو لعام ٢٠٠٧ وتقرير ٢٠٠٩ والذين لو نفذنا لكانا خطوة اولية مرحب بها باتجاه تحسين تطابق حقوق الانسان في المملكة .

❖ الضغط على السعودية لدعم معايير حقوق الانسان الموجودة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وبالخصوص حرية الدين وحرية التعبير والتي اكدتها السعودية في ===

٢. معالجة قضية تصدير أيديولوجية التطرف والتعصب في المواد التعليمية في السعودية وحول العالم :

بالنظر الى أن الكتب المدرسية السعودية الرسمية لازالت تحوي لغة ومواد تشجع وتروج للكراهية والعنف الذي يؤثر سلباً على مصالح الولايات المتحدة والتي فشلت فيه الحكومة السعودية برغم الطلبات المتكررة على مدى السنوات الماضية بتوفير كتبها المدرسية الحالية لتدعم مزاعمها بأن تلك اللغة قد تم إزالتها ، ففي هذه الحالة على الحكومة الأمريكية أن:

تطلب من الحكومة السعودية أن :

. تجعل المناهج التعليمية في متناول اليد وكذلك كتيبات تدريب المعلمين المستخدمة في المدارس الابتدائية والثانوية داخل البلاد .
. تقديم تفسير حول نوع الدعم الرسمي السعودي للمدارس والمساجد ومراكز التعليم والمنظمات الدينية الأخرى بما فيها الموجودة على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

. تعلن من مضمون المواد التعليمية والمواد الأخرى المرسلة إلى خارج البلاد وذلك من أجل التأكد فيما إذا كانت مثل هذه الأنشطة تروج وتدعم الكراهية والتعصب أو تبرر أو تشجع انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى .
. بذل جهود لمراقبة وتنظيم وإصدار تقارير حول نشاطات المنظمات الخيرية السعودية المنتشرة في أنحاء العالم .

. التوقف عن منح الصفة الدبلوماسية لرجال الدين الإسلاميين والمربين الذين يدرسون خارج السعودية.
. ضمان أن تبقى الأقسام التي تعني بالشؤون الإسلامية في السفارات السعودية في أنحاء العالم مغلقة وفقاً للدعوة السابقة التي قطعتها الحكومة.

❖ إصدار تقارير للكونجرس حول جميع المواضيع التي ذكرت أعلاه والذي يعتبر جزء من التقارير التي تصدرها الحكومة الأمريكية لبيان التقدم المحرز من قبل الحكومة السعودية في تنفيذ سياسات يوليو ٢٠٠٦،
و

❖ الاتصال والمشاركة بتبادل المعلومات مع الحكومة الأخرى المعنية بسياسات يوليو ٢٠٠٦ المتعلقة بالتصدير السعودي لأيدولوجية الكراهية والتعصب.

٣- الضغط على الحكومة السعودية من أجل إيجاد تحسينات فورية في المجالات الأخرى المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد :

على الحكومة الأمريكية أن تستمر في الضغط على الحكومة السعودية من أجل التقيد بمعايير حقوق الإنسان الدولية بما فيها الحرية لكل فرد في " إظهار دينه أو معتقده في العبادة والممارسة والتعليم " والتخلي عن أسلوب الإكراه في مسائل الدين أو المعتقد.

إنّ إصرار الحكومة السعودية بتقييد جميع أشكال التعبير الديني العلني وبقسوة ما عدا المذهب الإسلامي السني الموافق عليه رسمياً ، يعتبر انتهاك لحق حرية الفكر والوجدان والدين.

وكخطوات أولية فعلى الحكومة الأمريكية أن تضغط على الحكومة السعودية من أجل إيجاد تحسينات فورية بخصوص الحرية الدينية، وعليها حث الحكومة السعودية على :

- ❖ إيجاد ضمانات حقيقية لحرية العبادة الخاصة وفقاً الى المعايير الدولية.
- ❖ وضع حد لمحاكمات الأفراد المتهمين بالارتداد وسب الدين والسحر وانتقاد الحكومة ، حل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإيكال مهمة تنفيذ القانون إلى الموظفين والمهنيين في أجهزة تنفيذ القانون وأن تضمن الحكومة السعودية وبسرعة تقديم أفراد هيئة الأمر بالمعروف للمحاكم ممن ارتكبوا انتهاكات حقوق إنسان ،
- ❖ البدء في تحقيقات عاجلة ومستقلة بشأن الانتهاكات التي ترد، وضمان أن تخضع الشكاوى إلى عملية قضائية وحق الاعتراض على الاعتقال الغير قانوني للأفراد وإطلاق سراحهم في حالة عدم وجود مبرر قانوني لاعتقالهم ، ومعالجة المتضررين جسدياً ومنحهم تعويض مالي.
- ❖ السماح لرجال الدين الأجانب بالدخول إلى البلاد لإنجاز خدمات عبادية خاصة.
- ❖ مراجعة قضايا الأشخاص الذين اعتقلوا وسجنوا بسبب ممارسة شعائر دينهم ومعتقدهم وإطلاق سراحهم.
- ❖ السماح لبعض المنظمات المستقلة الغير حكومية بمراقبة ودعم وحماية حقوق الإنسان.

❖ دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الدين أو المعتقد لزيارة السعودية.

❖ المصادقة على صكوك حقوق الإنسان الدولية بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

❖ تنفيذ توصيات القسم الثاني (معالجة تصدير أيديولوجية التعصب والتطرف في المواد التربوية في السعودية وفي جميع أنحاء العالم).